

اقتصاديون ضد الانقلاب: تعديلات دستور الانقلابيين (الحلقة 1) مادة الضرائب تظهر جهل الخمسين



الاثنين 16 ديسمبر 2013 12:12 م

التطبيق	مستور عام 2012 والجديد في دستور الانقلاب لسنة 2013	المادة
<ul style="list-style-type: none"> • هذه الإضافة لمنملا لا تصلح لأن تكون في دستور ولكن في كتاب من كتب المالية العامة للتعريف بالضريبة. • لا يوجد في أي دستور في العالم نص على تصاعبية الضريبة لأن هذا شيء بديهي ولا يعرف الماء بالماء. • التصاعد ودرجته مسألة مسلم بها طالما وجدت شرائح ضريبية يختلف حدها الأدنى والأقصى. ولا يوجد دستور ينص على هذا الهراء. وإنما محلها القانون الذي يتغير بتغير التوجهات الاقتصادية للمجتمع التي تعبر عنها الحكومات المنتخبة المتعاقبة. • أن تعديل الشرائح ودرجة التصاعد في الضريبة ترتبط بظروف الدورة الاقتصادية "التنامتاً وانكماشاً" "Business Cycle" ويكفي أن نعرف أنه في دولة مثل الولايات المتحدة تحدد الشرائح سنوياً. 	<p>الجديد في دستور الانقلاب 2013</p> <p>ويراعى في فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقاً لتقاربتهم التكليفية، ويكفل النظام الضريبي تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتبنى النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والاحكام في تحصيل الضرائب. ويحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأي منحصلات سيادية أخرى، وما يودع منها في الخزنة العامة للدولة. وأداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبي جريمة.</p>	<p>المادة رقم (38)</p> <p>لا يكون إنشاء الضرائب العامة، أو تعديلها، أو إلغاؤها، إلا بقانون، ولا يجوز الإعفاء منها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب، أو الرسوم، إلا في حدود القانون. ويراعى في فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقاً لتقاربتهم التكليفية، ويكفل النظام الضريبي تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتبنى النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والاحكام في تحصيل الضرائب. ويحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأي منحصلات سيادية أخرى، وما يودع منها في الخزنة العامة للدولة. وأداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبي جريمة.</p>